

إبراهيم إبراش* جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني

يعيد الكاتب جذور الانقلاب الذي أقدمت عليه حركة "حماس" في 14/6/2007 إلى أبعد من هذا التاريخ. فهو يعتقد أن ما حدث في أواسط حزيران/يونيو 2007 إنما هو تتويج لسلسلة متراكمة من الخلافات أدت، في نهاية المطاف، إلى الانقسام، وأن هذه الخلافات بدأت مع تأسيس حركة "حماس" نفسها في أواخر سنة 1987، وتعمقت بالتدريج، حتى تمكنت من خلخلة ركيزتي مشروع التحرر الوطني، أي المقاومة والتسوية. ويرى الكاتب أن لا حل ولا تسوية ولا مقاومة في ظل الانقسام السياسي والانشطار الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية، الأمر الذي يعني أن ثمة خطراً استراتيجياً خطراً في المشروع الوطني الفلسطيني.

مقدمة

غالباً ما يربط المحللون الانقسام في الساحة الفلسطينية بالانقلاب الذي أقدمت عليه حركة "حماس" في أواسط حزيران/يونيو 2007، وأدى إلى سيطرتها على قطاع غزة وما ترتب عليه من قطع التواصل بين الضفة وغزة، وتأليف حكومتين متعاديتين. ونحن نعتقد أن للانقسام جذوراً أعمق من ذلك، ويمكن قراءته من منظور أبعد مما جرى في حزيران/يونيو 2007، وأبعد من كونه خلافاً، أو صراعاً سياسياً بين حركتي "فتح" و"حماس"، كما لا يمكن اختزاله فقط بحالة صراع على السلطة بين تينك الحركتين. فما جرى في غزة هو تتويج لسيرورة من الخلافات العميقة، ومراكمة لاستعضاء استراتيجية واجهت النظام السياسي الفلسطيني (المشروع الوطني) منذ تأسيسه كمشروع لحركة تحرر وطني، وقد تعمق وازداد إشكالاً مع وجود السلطة الفلسطينية. بالتالي، فإن الانقسام أثر استراتيجياً، وسلبياً، في ركيزتي هذا المشروع الوطني - المقاومة والتسوية السياسية - الأمر الذي يطرح تساؤلات عن مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني برتمته انطلاقاً من أن المرجعيات الدولية للتسوية وللمقاومة، وكذلك الضرورات العملائية، تقوم على وحدة الضفة وغزة على أقل تقدير. فمن ناحية عملية، لا تسوية مشرفة ولا مقاومة ناجحة في ظل الانقسام، وبالتالي، لا مشروع وطنياً في ظل هذا الانقسام.

وسنقارب الموضوع من المحاور التالية:

أولاً: في تعريف المشروع الوطني (موضوع الانقسام).

ثانياً: في مفهوم الانقسام وجذوره التاريخية (ديناميات الانقسام).

ثالثاً: الانقسام الذي أوجده اتفاق أوسلو والسلطة، وأثره في المشروع الوطني كمشروع تحرر وطني.

رابعاً: الانقسام المركب الذي أحدثته حركة "حماس"، وتأثيره في المشروع الوطني.

خامساً: استشراف مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني بعد الانقسام.

أولاً: في تعريف المشروع الوطني (موضوع الانقسام)

تجدر الإشارة هنا إلى أن المشروع الوطني ليس مشروع حزب بعينه، ولذا يجب إسقاط الوهم أو التصور الذي يهيمن على تفكير بعض الأشخاص، ويؤثر في سلوكهم السياسي، وهو أن المشروع الوطني حكر على حركة "فتح"، أو أنه، هو نفسه، منظمة التحرير بواقعها الراهن، أو مشروع أوسلو والاتفاقات الموقعة مع الإسرائيليين وما أفرزت من ترتيبات وتنسيق أمني، أو هو حكومة سلام فياض؛ وهو أيضاً ليس مشروع حركة "حماس"، أو أي من التنظيمات التي تقول بالمقاومة. المشروع الوطني هو مشروع معركة الاستقلال الوطني، وهو نقيض الاحتلال ونقيض المشروع الصهيوني، وبالتالي، هو تعبير عن المجموع الوطني. المشروع الوطني ليس ملكاً لحزب، وإنما لمن يستطيع تحمل استحقاقاته النضالية وحمايته من أي تدخلات خارجية تحرفه عن وجهته الوطنية. فالمشروع الوطني رديف لاستقلالية القرار الوطني، فمن لا يملك قراراً مستقلاً لا يمكنه أن يؤسس أو يقود مشروعاً وطنياً، كما أنه لا يمكن للشعب تحت الاحتلال أن يواجه الاحتلال ومناوراته واعتداءاته إلا في إطار مشروع وطني تحرري يتوسل جميع السبل لتحقيق أهدافه: بالمقاومة حين تكون ممكنة، وبالشكل الملائم لأوضاع المرحلة، وبالمفاوضات والتسوية السلمية عندما تتوفر شروطها.

إن من يريد قيادة المشروع الوطني عليه أن يتوسل جميع الطرق السلمية والعسكرية، لكن في إطار استراتيجيا عمل وطني، إذ لا تناقض بين نهج السلام ونهج المقاومة بمفهومها الوطني الشمولي. ولم يكن الخلل في دعاة السلام كونهم ينشدون السلام والتسوية السلمية، كما لم يكن الخلل في دعاة المقاومة كونهم يتمسكون بالحق في المقاومة، لكن الخلل كامن في الانقسام الاستراتيجي بين دعاة السلام ودعاة التسوية، وهو انقسام يؤسس في رأينا على جهل بالسلام و جهل بالمقاومة، ذلك بأن أي حركة تحرر وطني هي مشروع سلام لأنها تهدف إلى غايات قانونية ونبيلة منصوص عليها في المواثيق الدولية، فهي تعطي الشعوب الحق في تقرير مصيرها، والحق في المقاومة لاستعادة حقوقها، كما أن كل مشروع سلام يتضمن الحق في المقاومة لأن امتلاك الحق في المقاومة ومقومات الصمود يعزز موقف المفاوضات حتى إن لم يلجأ إلى ممارسة حقه في المقاومة حين الجلوس إلى طاولة المفاوضات. ولأن المشروع الوطني مشروع سلام ومشروع مقاومة، فإن الأعداء الراغبين في ضربه وتدميره، إنما يشتغلون على جبهتين: استهداف مشروع السلام الفلسطيني القائم على التسوية السلمية العادلة، واستهداف مشروع المقاومة بمفهومها الاستراتيجي الوطني. ومن هنا، يمكن اعتبار أي نهج أو تفكير متعارض ورافض للوحدة الوطنية ولوجود استراتيجيا واحدة للعمل الوطني، انقساماً وخروجاً على المشروع الوطني، كما أن أي نهج أو تصرف يؤثران سلباً في المقاومة بمفهومها الوطني الشمولي، أو يصادران الحق فيها، يعتبران انقساماً وخروجاً على المشروع الوطني.

من المعروف أن المشروع الوطني مر بعدة مراحل واتخذ عدة صيغ، فمن المشروع الوطني الذي صاغته بنود الميثاق الأول سنة 1964، إلى المشروع الوطني سنة 1968، والذي يقول بتحرير فلسطين كلها، ورفض قرارات الشرعية الدولية، إلى مشروع الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، أي الدولة التي تقبل وجود اليهود المقيمين بفلسطين، وتعتبرهم مواطنين في الدولة الفلسطينية، وهو المشروع الذي تم اعتماده في دورة المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1971، إلى البرنامج مرحلي سنة 1974، إلى مشروع الدولة المستقلة كما ورد في إعلان الاستقلال سنة 1988، إلى اتفاق أوسلو وخطة الطريق وتفاهات أنابوليس التي تربط الدولة بالتسوية وبالقبول الإسرائيلي؛ ويمكن التطرق أيضاً إلى مشروع حركة "حماس"، وهو مشروع مبهم وغامض سياسياً حتى الآن، وكذلك مشروع حركة الجهاد الإسلامي، ومشروع حزب التحرير الإسلامي، إلخ.

هذا التعدد في المشاريع والاستراتيجيات التي تسمى وطنية، والانتقال من مشروع إلى مشروع، يؤديان إلى الشك في صدقية حقوقنا الوطنية، وفي جدية النخبة السياسية. كما أن وجود عشرة أو عشرين مشروعاً وطنياً - لكل حزب وحركة - لا يعني وجود مشروع وطني فلسطيني، فتعددية المشاريع الوطنية مظهر ضعف وليس قوة. وقبل الحديث عن الانقسام الداخلي، لا بد من الإشارة إلى أن أخطر ما يواجه المشروع الوطني بصيغته الراهنة، وهو المشروع المرتهن بالتسوية التي أسس لها اتفاق أوسلو ولواقعه، هو الخلل التكويني المرتبط بالجغرافيا السياسية. فهذا المشروع، وبحكم الجغرافيا، منقسم بين الضفة وغزة، كما أن مفتاح التواصل والربط بينهما هو بيد إسرائيل. بناء على ذلك، ستكون إسرائيل جزءاً من النظام السياسي المرتبط بالتسوية، الأمر الذي يجعل الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، محل شك. وهذا الخلل هو الذي جعل انقلاب "حماس" والانقسام الناتج منه سهلاً، فالجغرافيا وإسرائيل كانا خير داعم ومعزز للانقسام. ومن هنا، فإن فشل المشروع الوطني المنبثق من تسوية مدريد وأوسلو لا يعني التخلي عن المشروع الوطني كمشروع تحرر وطني، وإنما البحث عن صيغة جديدة له تحرره من الارتهان لإسرائيل. (1)

انطلاقاً من هذا التصور للمشروع الوطني يمكن الحديث عن الانقسام ونتائجه.

ثانياً: في مفهوم الانقسام وجذوره التاريخية (ديناميات الانقسام)

الانقسام مصطلح جديد أضيف إلى قاموس المصطلحات السياسية للقضية الفلسطينية، وهو قاموس مكتظ بكل ما يعكس واقع الخلافات والصراعات والأزمات الفلسطينية وحالة عدم الاستقرار التي حكمت القضية منذ النكبة حتى الآن: نكبة 1948؛ انتكاسة 1967؛ مجازر أيلول في الأردن 1970؛ مجزرة مخيم تل الزعتر سنة 1976؛ الخروج من بيروت ومجازر صبرا وشاتيلا 1982؛ الانشقاق في "فتح" سنة 1983؛ معارك البداوي ونهر الباردي؛ صيغة الفصائل العشر في دمشق؛ جماعة أبو نضال (صبري البنا)؛ جبهة الصمود والتصدي؛ اتفاق أوسلو وما أحدثه من انقسامات؛ فساد السلطة؛ سلطة غير شرعية؛ قوى وطنية وقوى إسلامية؛ برنامج مقاومة وبرنامج مساومة؛ الانفلات الأمني؛ فوضى السلاح؛ الميليشيات المسلحة؛ عسكرة المجتمع؛ سلطة العشائر والعائلات؛ الاغتيالات

واختطاف الصحافيين الأجانب؛ الاقتتال الداخلي؛ انقلاب حركة "حماس"؛ فصل غزة عن الضفة؛ الحكومة الانقلابية في غزة؛ حكومة دايتون في الضفة؛ الرئيس المنتهية ولايته؛ حكومة القتلة في غزة؛ حكومة العملاء في الضفة؛ تحرير غزة من "حماس" واجب ديني ووطني؛ فشل حوارات المصالحة الوطنية؛ اعتقال المجاهدين وإطلاق النار على أقدام المعارضين السياسيين؛ معتقلات فلسطينية في غزة ومثيلاتها في الضفة؛ تصفية حركة "حماس" في الضفة؛ تصفية حركة "فتح" في غزة؛ الموت بسبب الحصار؛ حكومة الأنفاق؛ حكومة النفاق؛ صواريخ عبثية؛ مفاوضات عبثية؛ جبهة الممانعة؛ جبهة الاعتدال؛ الأجندة الخارجية؛ حكومة من دون برنامج سياسي؛ إلخ.

لا شك في أننا نستطيع أن نستخرج من قاموسنا السياسي مفردات تعبر عن الجانب الإيجابي للمشهد السياسي: المقاومة والجهاد؛ الصمود؛ العمليات الاستشهادية؛ انتفاضة الحجارة؛ انتفاضة النفق؛ انتفاضة الأقصى؛ المجتمع المدني؛ المسيرات والتظاهرات الاحتجاجية والتضامنية في الداخل والخارج؛ مواجهة الحصار؛ إلخ، إلا إن ما يؤسف له أن المصطلحات المذكورة في الفقرة السابقة، هي المعبرة عن الواقع السياسي المأزوم الراهن، وقد جاء الانقسام الأخير تنويجاً، أو محصلة لها، بينما المصطلحات الواردة في هذه الفقرة، هي مجرد شعارات ذات فاعلية ضمن منطوق الانقسام وما يعززه، وليس في إطار وحدة المشروع الوطني، ولذا، لم تؤد إلى أي تقدم لا على مستوى مشروع المقاومة، ولا على مستوى مشروع بناء الدولة. فالانتفاضة الأولى مثلاً، أدت إلى اتفاق أوسلو، بينما ماتت انتفاضة الأقصى بصمت مخلفة الاقتتال والانقسام من دون أي مراجعة نقدية للأداء، أو حتى للتساؤل لماذا لم نحصد في مقابل 5000 شهيد وعشرات الآلاف من الجرحى والأسرى، بالإضافة إلى الدمار، أي مكاسب سياسية؟ وهذا لا يعني تجاهل ما قدمه الشعب من تضحيات، ولا تجاهل الجهود التي يبذلها ذوو النيات الصادقة من القوى السياسية.

إذا كان هذا هو الواقع من خلال المصطلحات المعبرة عنه، فما هو مفهوم الانقسام؟ ومتى بدأ؟

كي نلم بنتائج الانقسام، علينا أن نعرفه، ذلك بأن تعريفه يستدعي معرفة الشيء الذي انقسم. ونحن لا نقصد بالانقسام الخلافات والصراعات السياسية داخل النظام السياسي وفي إطار ثوابته، فهذه خلافات عادية تدخل في إطار التعددية السياسية، وهي موجودة في جميع الأنظمة السياسية، وخصوصاً الديمقراطية. فمن المعروف أن التاريخ السياسي الفلسطيني حافل بالخلافات، وبأشكال التعددية جميعها، الأيديولوجية وتلك المفروضة بفعل أيديولوجيا البعد القومي أو البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية أو بفعل الجغرافيا السياسية، وإن كان ظهور منظمة التحرير الفلسطينية شكلاً تحولاً نوعياً في العمل السياسي الفلسطيني بما مثلته من إطار موحد للفلسطينيين، وهذا ما نصت عليه المادة 8 من الميثاق الوطني التي جاء فيها: "المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية، سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهجر، تشكل، منظمات وأفراداً، جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح". إلا إن وجود المنظمة لم يمنع ظهور تباينات وانشقاقات بينها وبين بعض الفصائل المنضوية تحت لوائها كالجبهة الشعبية ومنظمة الصاعقة وجبهة التحرير العربية، أو داخل الحزب الواحد كالذي عرفته الجبهة الشعبية حين انشقت عليها الجبهة الشعبية - القيادة العامة، ثم الجبهة الديمقراطية، أو الانشقاقات التي عرفتها حركة "فتح" كخروج جماعة أبو نضال وأبو موسى وغيرهما، إلخ.

وإلى حين ظهور حركة "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي، وقبل ظهور السلطة الوطنية الفلسطينية، كان من الممكن إدراج الخلافات والانقسامات في إطار المشروع الوطني، إذ لم تشكل الجماعات المنشقة حالة انقسام حاد، أو بديلاً من المشروع الوطني الذي تمثلته منظمة التحرير الفلسطينية. صحيح أن بعض القوى السياسية ذهب بعيداً في نقد نهج منظمة التحرير، إلا أنه بقي أعجز من أن يشكل حالة انقسام تهدد الطابع الشكلائي والرمزي للمشروع الوطني، إما بسبب ضعف التأييد الشعبي له، وإما لممانعة الدول العربية من الاعتراف بأي مرجعية للشعب الفلسطيني غير منظمة التحرير، وإما لأنه بقي قريباً من أسس المشروع الوطني ذي الطابع الوطني العلماني التقدمي. ومن جهة أخرى، ولأن مركز ثقل الحركة الوطنية كان خارج الوطن، لم يكن أي من الفصائل الفلسطينية يمارس سيادة حتى على المخيمات، فقد كانت الخلافات والانشقاقات تأخذ طابعاً فكرياً وتنظيماً فقط، كما أن هذه الانقسامات لم تترك تداعيات جغرافية، إذ كان الشعب موحداً جغرافياً تحت سلطة الاحتلال، أو خاضعاً لسيادة الدول العربية المضيفة.

إن الانقسام الخطر موضع النقاش ليس هو الانقسام الجغرافي، ذلك بأنه، أساساً، لم يكن هناك تواصل جغرافي بين غزة والضفة إلا في ظل الاحتلال، وإنما هو الانقسام الذي يهدد وحدة المشروع الوطني كمشروع حركة تحرر وطني بهدف واحد واستراتيجيا عمل وطني واحدة، أي الانقسام الذي يهدد المشروع الوطني كما ظهر في بيان إعلان الاستقلال في الجزائر سنة 1988. هذا الانقسام هو الذي يهدد ركيزتي المشروع الوطني: المقاومة والتسوية السلمية. إنه الانقسام الذي يضرب في الصميم قدرة الشعب على الوصول إلى هدفه الوطني من خلال السلام العادل، ومن خلال المقاومة كحالة وطنية شمولية، إذ لا تعارض بين السلام والمقاومة. وبالتأكيد، إذا كان الانقسام يهدد مشروع الدولة في الضفة وغزة، فهو، من باب أولى، يهدد ما هو أبعد من ذلك كالقول بتحريك كامل التراب الفلسطيني من البحر إلى النهر.

ونعتقد أن الانقسام الذي جرى في أواسط حزيران/يونيو 2007، وإن كان الأخطر في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، إلا أنه كان تنويجاً لمفاعيل انقسامية وانقلابية تعرض لها المشروع الوطني، مثل الخلافات والانشقاقات في داخل فصائل المنظمة التي أوجدت، وبسبب عدم قدرتها على تجاوزها ومعالجتها في حينه، المناخ الملائم للانقسام الذي أعاق التوصل إلى استراتيجية عمل وطني، وإلى مشروع وطني يكون موضع توافق الجميع. ومع قيام السلطة الوطنية تعمقت المفاعيل الانقسامية ومبررات الانقلاب على المشروع الوطني التحرري، ثم مع تأزم السلطة وتعثر التسوية وتصاعد قوة حركة "حماس"، أصبح الانقسام ضرورة لمشروع جديد هو مشروع حركة "حماس" الذي كان في حالة كمون منذ سنة 1987.

ثالثاً: الانقسام الذي أوجده اتفاق أوسلو والسلطة، وأثره في المشروع الوطني كمشروع تحرر وطني

كان من أهداف إسرائيل ومخططي التسوية أن يكون تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية حالة انقلابية على منظمة التحرير، وعلى المشروع الوطني كمشروع تحرر وطني. ومع أن الأعوام الأولى لتأسيس السلطة حملت آمالاً واعدة للفلسطينيين، إلا إن السلطة، وخصوصاً في مرحلة ما بعد أبو عمار، بدأت تنزلق بالتدريج بعيداً عن الآمال والطموحات الوطنية. ونعتقد أن الخلل الذي شاب ممارسات السلطة، أكان ذلك على مستوى الفساد الإداري والمالي، أو في مفاوضاتها مع إسرائيل، أو على مستوى الفوضى والانفلات الأمني، أعطى حركة "حماس" مزيداً من المبررات لتقدم على انشقاقها وانقلابها.

وبناء عليه، إذا ما قصرنا مفهوم الانقسام على الجغرافيا ووحدة السلطة، فإن وجود السلطة لم يشكل حالة انقسام، أما إذا تحدثنا عن الانقسام بالمفهوم المشار إليه كتهديد وخروج على المشروع الوطني، فقد آل حال السلطة ونهجها إلى حالة انقسام وخروج على المشروع الوطني. وكان أخطر ما نتج من ربط المشروع الوطني بقراري مجلس الأمن 242 و338 تحديداً، (2) هو إفقاد هذا المشروع الاستقلالية الوطنية، وهي الاستقلالية التي جعلت المنظمة تخوض عدة مواجهات مع أكثر من دولة عربية دفاعاً عنها. ومع توقيع اتفاق أوسلو، تم الانتقال من مشروع وطني مستقل - نسبياً - ومقاوم، إلى مشروع وطني خاضع لشروط تسوية غير متوازنة، أو تسوية مغامرة (3) الأمر الذي أدى إلى حدوث تصدع في الإجماع الوطني حول هذا المشروع، وبالتالي غياب استراتيجية فلسطينية واضحة سواء أكانت استراتيجية سلام، أم استراتيجية مقاومة، وأصبح المشروع الوطني رهينة عملية سلمية انحرفت عن مسارها، ورهينة الاتفاقات التي نتجت من هذه العملية. والأخطر من ذلك، أن النظام السياسي الذي مثلته السلطة أصبح أسير الموافقة الإسرائيلية، حتى يجوز القول إن إسرائيل أصبحت أحد مكونات النظام السياسي الذي مثلته السلطة الفلسطينية، فما عاد من الممكن إنجاز هذا المشروع الذي يقول بدولة مستقلة في الضفة وغزة إلا بانسحاب إسرائيل من هذه الأراضي؛ لكن الانسحاب مرتبط بنجاح عملية التسوية، ونجاح العملية السلمية في ظل التوازنات الدولية الراهنة مرتبط بالموافقة الإسرائيلية. وما يجعل الشرط الإسرائيلي شرط لزوم وضرورة لقيام المشروع الوطني هو الجغرافيا السياسية، إذ إن أراضي إسرائيل تفصل الضفة عن غزة، وبالتالي يستحيل التواصل بين شطري المشروع الوطني إلا بموافقة إسرائيل. ولنتصور أن الفلسطينيين في الضفة وغزة قاموا بتحرير هاتين المنطقتين من الاحتلال، أو أن المجتمع الدولي أجبر إسرائيل على الانسحاب منهما، فكيف سيحدث التواصل بين المنطقتين من دون موافقة إسرائيل؟

ولم يقتصر الانقلاب، ولا الانقسام الناتج منه، والذي أوجدته السلطة، وخصوصاً بعد تحولها من سلطة مؤقتة إلى سلطة دائمة بعد أيار/مايو 1994، على أهداف المشروع الوطني وآليات تحقيقه، بل تجاوز ذلك إلى المسميات. فبحسن نية من بعض الأشخاص، وبسوء نية من آخرين، تم الانتقال من مصطلح حركة المقاومة الفلسطينية

والثورة الفلسطينية، وهو التوصيف الذي كان يطلق على الحالة الفلسطينية، إلى مصطلح النظام السياسي الفلسطيني، كأن اعتماد المصطلح الثاني يعني تجاوز مرحلة الثورة والمقاومة والدخول في مرحلة الدولة، ذلك بأن للنظام السياسي أسساً ومرتكزات وآليات عمل تتعارض مع أسس وآليات عمل الثورة وحركة التحرر. وإذا كان لا بد من استعمال مصطلح النظام السياسي الفلسطيني، فنحن نفضل أن نقصره على السلطة الوطنية فقط، لأن الحالة الفلسطينية ككل، لا تزال في مرحلة التحرر الوطني.

إذاً، نتيجة أخطاء صاحبت ممارسات السلطة، وزيادة خضوعها لشروط الاحتلال، وعجزها عن فرض شروط السلام العادل، أصبحت المسافة تتباعد بين واقع السلطة واستحقاقات المشروع الوطني، بل أصبحت في بعض أوجهها معوّقة لإنجاز هذا المشروع. وقد لمسنا هذه الحالة الارتدادية، أو الانقلابية، بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في أيار/مايو 1999، والمنصوص عليها في اتفاق أوسلو، بحيث أصبح كل لقاء، أو اتفاقية، أو مؤتمر، أو جلسة مفاوضات في الأعوام الأخيرة، عائقاً حقيقياً أمام السلام الحقيقي، وعامل ضعف لموقف دعاة السلام ومواقعهم، لمصلحة المتطرفين وأعداء السلام، وباتت كل خطوة نحو السلطة، أو لتكريسها وحمايتها، مرتبطة بالإرادتين الإسرائيلية والأميركية، وتخدم سياستيهما، أو لها علاقة بدافع المصلحة الشخصية والحزبية الضيقة، وبالتالي تكون على حساب المشروع الوطني، وهو ما كان يعزز حالة الانقسام الفلسطينية.

بدأت مفاوضات الانقسام والانقلاب على المشروع الوطني تتضح في أواسط حزيران/يونيو 2002، عندما حاصرت القوات الإسرائيلية مقر الرئيس أبو عمار في المقاطعة في 7 حزيران/يونيو، وعندما ألقى الرئيس بوش خطاباً في 14 حزيران/يونيو، أعلن فيه مقاطعة أبو عمار، وطالب الشعب الفلسطيني بالبحث عن قيادة جديدة. ففي تلك الفترة، لم يكن أبو عمار محاصراً فقط من طرف الجيش الإسرائيلي في المقاطعة، ومن طرف واشنطن سياسياً، ومن جانب دول عربية رفضت السماح له بمخاطبة شعبه والعالم هاتفياً في أثناء عقد قمة بيروت، بل تمت محاصرته داخلياً من تيار كان يتشكل بصمت من قيادات جهاز الأمن الوقائي، وقيادات فتاوية وغير فتاوية شهّرت بأبي عمار وشوّهت صورته وحاولت أن تلصق به كل سلبيات وأخطاء حركة "فتح" ومنظمة التحرير والسلطة، وبدأت تشكل قيادة بديلة من قيادة أبو عمار ونهجه، قيادة متصالحة مع التوجهات الأميركية والأوروبية وغير متصادمة مع إسرائيل. ومنذ ذلك التاريخ بدأ الانقسام بشأن المشروع الوطني يظهر داخل حركة "فتح"، إذ سادت حالة من الانفلات الأمني والصراع على السلطة بين أبو عمار من جهة، وهو المتمسك بأخر خيوط المشروع الوطني التي بدأت بالانفراط، وبين تيار من "فتح" متحالف مع نخبة جديدة أرادت لها قطيعة مع المشروع الوطني كمشروع حركة تحرر وطني مقاوم، من جهة أخرى. وفي تلك المرحلة ظهر تياران داخل كل من السلطة وحركة "فتح"، وهما: العرفانية من جانب، والعباسية من جانب آخر. ويبدو أن الغلبة كانت للتيار الثاني الذي لم يكن مجرد وجهة نظر مخالفة، بل شكل حالة انقسام وانشقاق عن النهج والتفكير والممارسة العرفانية.

في تلك الفترة برز بقوة محمد دحلان الذي أسس جهاز الأمن الوقائي في غزة، وتولى لاحقاً وزارة الداخلية ومنصب مستشار الرئيس للأمن القومي. ولم يكن ظهور دحلان مجرد تعبير عن قيادات سياسية شابة كما روّجت جماعته، وإنما تياراً سياسياً مدعوماً بقوة عسكرية قائمة بذاتها، وترابطها علاقات ملتبسة بأجهزة السلطة، وبقوات "فتح" العسكرية. فبالإضافة إلى هيمنته على جهاز الأمن الوقائي، شكّل فرقة الدعم والإسناد التي سماها المواطنون "فرقة الموت"، وكذلك ميليشيات عسكرية تابعة له مباشرة، أو غير مباشرة من خلال التمويل والتسليح، وكان له رأي في تأليف الحكومات، لكن الأهم من ذلك أن قوته تركزت في قطاع غزة فقط حتى أطلق على القطاع اسم (دحلانستان). وحامت شكوك قوية حول تمركز قوة دحلان في القطاع بشكل متزامن مع مشروع شارون للانسحاب من القطاع، ومع حالة الفوضى والانفلات الأمني التي سادت القطاع، ومع الدور الغامض لجهاز الأمن الوقائي، هذا الجهاز الذي أسس أصلاً ليضمن انقلاب السلطة على المشروع الوطني، وليقمع كل من يفكر في استنهاض المشروع الوطني كحركة تحرر(4)

بدأت مرحلة حكومات تسيير الأعمال برئاسة الدكتور سلام فياض كأنها امتداد وتعبير عن انتصار نهج الرئيس أبو مازن، إلا إن الدكتور فياض كان من خارج البيت الفتاوي وله مشروعه الخاص، وهذا ما تأكد عندما دخل الانتخابات التشريعية الأخيرة على رأس قائمة مستقلة هي "قائمة المستقبل" التي حصلت على مقعدين ذهب واحد منهما لسلام فياض نفسه. وما إن تمكن الدكتور فياض من ترؤس الحكومة بعد انقلاب "حماس" على السلطة، حتى بدأ يشتغل باستقلال عن حركة "فتح" مستغلاً ضعفها وتلهلها وتطلّع بعض قياداتها إلى مواقع وامتيازات سلطوية، وذلك من دون الاهتمام بقيادة السلطة والشعب في أصعب المراحل التي يحتاج فيها الشعب إلى حركة

"فتح"، وإلى منظمة التحرير. وبالتالي، شكل سلام فياض وحكومته، وخصوصاً الحكومة الحالية وحلفاؤها، (5) حالة انقسام وانقلاب جديد على المشروع الوطني، وعلى حركة "فتح" ومنظمة التحرير. فإذا كانت حركة "فتح" (6) والجهة الشعبية وحزب الشعب، بالإضافة إلى حركة "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي، أعلنت أنها لا تعترف بهذه الحكومة ولا تقر بشريعتها، فمن تمثل هذه الحكومة إذاً؟ وما هو مشروعها؟

إن ما آل إليه حال السلطة والتسوية هو تهديد للسلام الحقيقي لأن المفاوضات والحكومة أعجز من أن يفرضاً سلاماً عادلاً، وأعجز من أن يقرراً الخروج من العملية التفاوضية الجارية، أو يغيراً شروطها. علاوة على ذلك، أصبحت السلطة الراهنة تشكل أيضاً تهديداً لمشروع المقاومة من خلال التنسيق الأمني المكثف مع الإسرائيليين، ومن خلال محاصرة المقاومة فكرياً وسلوكياً. ففي ظل وجود السلطة تزايد الاستيطان وعمليات الاغتيال والاعتقالات بشكل غير مسبق، وتراجع التأييد الدولي للقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى تفجر الفتنة والحرب الأهلية والصراع على سلطة فقدت وظيفتها الوطنية وقيمتها الأخلاقية وأصبحت عبئاً على المشروع الوطني بشقيه: السلمي والمقاوم. وإذا كانت السلطة بواقعها الراهن غير قادرة على فرض التسوية العادلة، وغير قادرة على أن تعود كمشروع حركة تحرر، فما هو مبرر وجودها؟ ولمصلحة من؟

رابعاً: الانقسام المركب الذي أحدثته حركة "حماس"، وتأثيره في المشروع الوطني

إن انقلاب السلطة على المشروع الوطني، وتوفيرها مناخ انقسام متعدد الأبعاد، لم يكوناً بخطر الانقسام الذي أحدثته حركة "حماس". ولا شك في أن الانقسام الذي أحدثته سلطة خرجت عن المسار الوطني، ساعد "حماس" في انقلابها على المشروع الوطني، إلا أن الفكرة والمخطط كانا موجودين منذ تأسيس هذه الحركة التي كانت تعمل كل ما في وسعها للإساءة إلى المنظمة وإلى السلطة، وإفشال المشروع الوطني. إن كل متابع للأحداث منذ أن بدأت الحركة عملياتها الاستشهادية داخل الخط الأخضر سنة 1996، ثم عندما قررت المشاركة في الانتخابات المحلية ثم التشريعية، وبعد ذلك فوزها في هذه الانتخابات، سيلمس أن قيادة الحركة في الخارج كانت تسعى لإفشال مشروع السلطة، ولتأسيس نظام سياسي جديد ومرجعية جديدة يقطعان الصلة بالمشروع الوطني وبمجملة التاريخ النضالي الوطني، ويرتبطان بمرجعية حركة "حماس" وأصولها، أي بجماعة الإخوان المسلمين (7) وجاءت الأحداث الأخيرة المصاحبة للعدوان على قطاع غزة في كانون الثاني/يناير 2009 لتكشف ما خفي من الأمور، وخصوصاً دعوة السيد خالد مشعل إلى تشكيل قيادة عمل وطني جديدة.

لم تعلن حركة "حماس" عند نشأتها في سنة 1987، موقفاً قاطعاً من المنظمة ومشروعها الوطني. ونحن نعتقد أنها قصدت الغموض لأنها كانت ضعيفة، ولا تستطيع مواجهة التيار الوطني علناً، ولذا تراوحت المواقف بين القبول المشروط بالمنظمة والرفض المبدئي لها، وبينهما مواقف مبهمّة. فميثاق "حماس" أشار إلى المنظمة بصورة غامضة عندما قال: "بأن المنظمة من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية ففيها الأب والأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه؟ فوطننا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك". لكن هذا القول المطمئن يتلاشى عندما يرفض الميثاق الطابع العلماني للمنظمة بالقول: "إننا لا نستطيع أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتبني الفكرة العلمانية (...). ويوم تبني المنظمة الإسلام كمنهج حياة فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء". هذا الموقف يشير إلى أول مظاهر الانقسام، وهو الانقسام الأيديولوجي؛ وفي مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين في أثناء وجوده في السجن، قال إن المنظمة تمثل فلسطيني الخارج فقط، ولا تمثل فلسطيني الداخل. وبذلك يكون قد أضاف عنصراً جديداً إلى الانقسام.

لقد عرفت العلاقة بين الطرفين، منذ بداية التسعينيات، مداً وجزراً، ففي مذكرة وجهتها حركة "حماس" إلى المجلس الوطني في نيسان/أبريل 1990، حددت الحركة الشروط التي على أساسها يمكن الانضمام إلى المجلس الوطني الفلسطيني وهي عشرة شروط، أهمها اعتبار فلسطين وحدة واحدة من البحر إلى النهر، والتشديد على الكفاح المسلح، وشروط أخرى أهمها أن تمثل في المجلس بما يتراوح بين 40% و50% من أعضائه. وعندما أبعثت إسرائيل 400 شخصية فلسطينية إلى مرج الزهور في لبنان في كانون الأول/ديسمبر 1992، توترت العلاقة بين الطرفين مجدداً، وتوسط السودان بين الطرفين وجرت مفاوضات في الخرطوم، طالبت فيها الحركة بـ 45% من مقاعد المجلس، الأمر الذي أدى إلى انهيار الحوار. وحمل أبو عمار ممثلي "حماس" في عمان، المسؤولية، مشيراً إلى وجود تباين في المواقف بين جناح الداخل وجناح الخارج فيها، وهو ما دفع محمد نزال، أحد قادة "حماس" في الخارج، إلى المطالبة باستقالة قيادة المنظمة. إلا إنه في حزيران/يونيو 1992، تراجعت الحركة عن موقفها المتشدد

وأعلنت على لسان إبراهيم غوشة أن المنظمة هي الإطار السياسي لأبناء الشعب الفلسطيني كافة. وكانت الخلافات تعمقت بين الطرفين مع عقد مؤتمر مدريد، فقد انتقدت الحركة قرارات المجلس الوطني في الجزائر في أيلول/سبتمبر 1991، وهي الدورة التي أقرت المشاركة في مؤتمر مدريد، إذ اعتبرت الحركة أن المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيلته الحالية غير مؤهل لاتخاذ قرارات مصيرية، بل وصل الأمر إلى حد التحفظ على شرعية تمثيل المنظمة، وهو ما ظهر خلال لقاء "حماس" و"فتح" في الخرطوم في كانون الثاني/يناير 1993.

ما بين سنة 1994، وسنة 2004 حين قررت "حماس" المشاركة في الانتخابات البلدية، مارست الحركة كل ما من شأنه تعزيز حالة الانقسام الفلسطيني من خلال رفضها المشاركة في السلطة، ورفضها الاعتراف بشرعيتها، وتشكيلها دولة داخل الدولة: مستشفيات؛ مدارس؛ جامعات؛ جمعيات؛ ميليشيات خاصة بها؛ علاقات وتحالفات خارجية مستقلة عن السلطة. وبقيت الأمور بين الطرفين تتصاعد إلى درجة الاحتكام إلى السلاح، وإلى ما يشبه الحرب الأهلية بين الطرفين. وجاءت خطة شارون للانسحاب من غزة، والتي جرت في أيلول/سبتمبر 2005، في ظل حالة الاحتقان الداخلي والفوضى، وخصوصاً في قطاع غزة حيث الحضور العسكري والسياسي للحركة أكبر كثيراً مما هو في الضفة. وتلا ذلك مباشرة انتخابات تشريعية قبل التوصل إلى مصالحة وطنية، أو اتفاق على الثوابت والمرجعيات الوطنية. وقد أثار ذلك تساؤلات عميقة عن علاقة الخروج من غزة والانتخابات بالانقلاب اللاحق ثم الانقسام، وهل إن خطة شارون كانت جزءاً من مخطط متعدد الأطراف شاركت فيه حركة "حماس" بطريقة غير مباشرة، ومن خلال وسطاء، وهو مخطط وعد الحركة بإمارة، أو حكومة في قطاع غزة لقاء وقف عملياتها العسكرية ضد إسرائيل في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر؟(8)

وكان يفترض أن تكون الانتخابات حلاً لأزمة النظام السياسي - المشروع الوطني والسلطة - لكن لأنها لم تنطلق من حسن نية ولا من منطلق الإيمان بالديمقراطية، ولأنه لم يسبقها الاتفاق على ثوابت النظام السياسي، فقد أدت إلى تعميق الانقسام، إذ فسرت حركة "حماس" فوزها في الانتخابات التشريعية كأنه تفويض لها لتقود الشعب الفلسطيني، وبالتالي تغيير أسس السلطة والنظام ومرجعياتهما، متجاهلة أن مرجعية السلطة هي منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن ما فازت فيه "حماس" هو انتخابات المجلس التشريعي لسلطة حكم ذاتي ناتجة من اتفاقات ملزمة. ويبدو أن حركة "حماس" أرادت أن توظف آلية ديمقراطية لتنفيذ مخططات الانقلاب على السلطة، لكن عندما فشل الانقلاب عن طريق صناديق الانتخابات، وتم فرض الحصار على الحكومة التي ألفتها الحركة، تراجعت هذه الأخيرة وقبلت تفاهات مكة وألفت حكومة توافق وطني، إلا أن معسكر الانقسام وتداخل جدول الأعمال الخارجي، وخصوصاً الإسرائيلي، كانا أقوى من معسكر التوافق والمصالحة الوطنية، فكان اللجوء إلى الحسم العسكري والانقلاب.(9)

لا نشك في أن حركة "حماس" فازت بجدارة، ولا في حقها، بناء على ذلك، في تأليف الحكومة، كما أننا لا ننفي أن وضع السلطة قبل الانتخابات كان متردياً بما فيه الكفاية كي يبرر التغيير في الانتخابات أو غيرها، لكن النيات المسبقة لدى الحركة، والتي أشرنا إليها، وكذلك الفصل الجغرافي بين الضفة وغزة، جعلاً الانتخابات عاملاً معززاً للانقسام، وأطلقاً رصاصة الرحمة على مشروع السلطة والمشروع الوطني المرتبط بالتسوية. لقد منحت الانتخابات شرعية نظرية إضافية لنهج حركة "حماس" ومشروعها، لكنها خلقت الانقسام والفصل بين غزة والضفة، وهو الانقسام الذي أضعف إمكان بناء استراتيجيا وطنية للمقاومة، أو للسلام والتسوية.

مع سيطرة حركة "حماس" على السلطة في القطاع، انتهى المشروع الوطني الفلسطيني بمحدداته ومرجعياته التي صاغتها وثيقة الاستقلال سنة 1988، كما انتهى مشروع السلام الفلسطيني المبني على الشرعية الدولية، على الأقل في قطاع غزة وبالنسبة إلى حركة "حماس"، وأصبحت غزة كأنها تحت حكم جماعة الإخوان المسلمين، كما أضحت المعركة الدائرة في غزة كأنها معركة الإخوان المسلمين، إذ أخذت هذه الأخيرة تحشد جهودها كله على مستوى العالم لرفع الحصار عن غزة. واستطاعت إسرائيل، مع هذا الانقلاب أيضاً، فرض معادلة خطيرة فحواها أن إسرائيل هي في مواجهة عسكرية دموية مع أهل غزة وحركة "حماس"، وأنها في مواجهة السلطة ودعاة التسوية في الضفة الغربية؛ وبمقتضى هذه المعادلة ما عاد الصراع كما كان سابقاً: إسرائيل في مواجهة الشعب الفلسطيني كله، وهو ما كانت عليه الحال طوال تاريخ القضية الفلسطينية، وما لمسناه خلال انتفاضة سنة 1987، ثم انتفاضة الأقصى سنة 2000. وبمقتضى هذه المعادلة أصبحنا نسمع عن حرب إسرائيل ضد قطاع غزة، وعن العدوان على القطاع، بينما تتم عملية إخراج الضفة من ساحة الحرب المباشرة، حتى إن شعارات المتظاهرين في العالم أصبحت تقول لبيك غزة، ونصرة غزة، وليس لبيك فلسطين، ونصرة فلسطين.

وهنا، نخلص فيما يتعلق بعلاقة حركة "حماس" بالمشروع الوطني، إلى أن غموض والتباس موقف الحركة لا يخفيان حقيقة أنها ظهرت أصلاً كبديل من منظمة التحرير، بل يمكن القول إن ما يجري اليوم من انقسام وسعي من "حماس" للتفرد بدولة، أو إمارة دينية في قطاع غزة، كانا واردين منذ فترة طويلة عند قادة الحركة، ليس فقط من خلال استعداد الشيخ أحمد ياسين للقبول بدولة في حدود 1967، وهو الموقف الذي تكرر على لسان السيد خالد مشعل في القاهرة أخيراً، بل أيضاً، من كتابات لقادة ومفكرين من "حماس" منذ بداية التسعينيات، فالدكتور أحمد يوسف (10) تحدث سنة 1990 عن دولة التمكين التي تحكمها نخبة ملتزمة بالإسلام سلوكاً ودستوراً ومنهج حياة (11).

إن هذا الانقسام الذي أدى إلى حكومتين وسلطتين فلسطينيتين متناحرتين وتحت الاحتلال، يعتبر تدميراً للمشروع الوطني التحرري بكل صيغته، وذلك من خلال الأمور التالية:

- 1- تذرع إسرائيل، ومعها الولايات المتحدة، بغياب شريك فلسطيني للسلام، وبالتالي تهرب إسرائيل مما عليها من التزامات.
- 2- أضعف الانقسام مشروع السلام الفلسطيني لأن الرئيس أبو مازن أصبح ضعيفاً على طاولة المفاوضات، إذ بات غير قادر على التكلم باسم الشعب الفلسطيني كله، وخصوصاً عندما يتحدث عنه حركة "حماس" كرئيس منتهية صلاحيته.
- 3- أبطل الانقسام إمكان تطبيق قرارات الشرعية الدولية في شأن فلسطين، لأن الشرعية الدولية تتحدث عن الضفة وغزة كوحدة واحدة. كما أنه أضعف حق عودة اللاجئين، ذلك بأن هذا الحق يعتمد على قرارات دولية، وحركة "حماس" لا تقر بالشرعية الدولية، ولا بقراراتها.
- 4- مكّن الانقسام إسرائيل من التفرغ للاستيطان في الضفة، وتهويد القدس بشكل غير مسبوق، كما مكنها من اتخاذ قرارات عنصرية كيهودية الدولة من دون أن تواجه بردات فعل دولية.
- 5- أضعف الانقسام خيار المقاومة، حتى الانتفاضة بشكلها السلمي، وذلك بسبب انقطاع التواصل ما بين الضفة وغزة، وما سببه من غياب مرجعية واحدة يمكن أن توجه الحالة النضالية.
- 6- التشكيك في قدرة الشعب الفلسطيني على حكم نفسه بنفسه، وهذا ما شجع على طرح مشاريع الوصاية والخيار الأردني، وهو ما سنشير إليه لاحقاً.
- 7- فقد المقاتل الفلسطيني والسلاح الفلسطيني احترامهما وهيبتهما أمام العالم وأمام الشعب، عندما أصبح السلاح الفلسطيني يوجه نحو الفلسطيني، وعندما بات المقاتل الفلسطيني مجنناً، أو ميليشياً مهمتها قمع الفلسطيني ومطاردته وإهانته.
- 8- تحويل القضية من قضية شعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال، إلى صراع على السلطة بين من يفترض أنهم فصائل حركة تحرر وطني.
- 9- تراجع الاهتمام الدولي بالقضية كقضية سياسية إلى مجرد اهتمامات إنسانية من إغاثة ومساعدات غذائية ورفع الحصار، إلخ.
- 10- لم يعد الانقسام سياسياً وجغرافياً فحسب، بل امتد ثقافياً واجتماعياً وقانونياً أيضاً، ذلك بأن حركة "حماس" تمثل مشروعاً سياسياً ودينيّاً، وبالتالي تنتج ثقافة مغايرة لثقافة القوى السياسية الأخرى، وخصوصاً في قطاع غزة، إذ وصل الأمر إلى حد التخوين والتكفير وإعادة النظر في رموز تعد من التراث والثقافة الوطنيين. علاوة على ذلك، يتم في غزة صوغ نظم وتشريعات قانونية مختلفة عما هو موجود في الضفة، كما أن علاقة المواطنين بعضهم ببعض، تغيرت من حيث ثقافة الكراهية والحقد والإقصاء، ووصل الأمر حتى إلى الزواج، إذ بات بعض الأسر يسأل قبل الزواج عن الفتاة أو الفتى إذا كانا من "فتح" أو "حماس".
- 11- في ظل الانقسام لا يمكن بناء استراتيجية عمل وطني، أو تشكيل قيادة عمل وطني، وهذا الأمر سيكون له نتائج خطيرة ليس فقط على فلسطينيي الضفة وغزة، بل أيضاً على فلسطينيي الشتات، وعلى مستقبل القضية.
- 12- زيادة تأثير التدخلات الخارجية في القضية الوطنية سواء تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأميركية وبالأوروبيين وبإسرائيل، أو بأطراف إقليمية كالدول والتنظيمات التي ترفع شعارات الممانعة، أو تلك المسماة دول الاعتدال. لا شك في أن التدخلات الخارجية حالة مزمنة في القضية الفلسطينية، لكنها في ظل الانقسام أصبحت أكثر حضوراً لضعف الجبهة الداخلية.

خامساً: استشراف مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني بعد الانقسام

يمكن استشراف مستقبل المشروع الوطني ضمن الأوضاع السيئة التالية:

1 - من التقسيم إلى التقاسم (إدارة الانقسام)

بدءاً من الجولة الثانية لحوارات القاهرة التي بدأت في كانون الثاني/يناير 2009، يبدو أن الحوارات بدأت تتجه نحو تفاهات بشأن إدارة الانقسام وليس حله، فتداخل الملفات المطروحة وتعمدها، والأمر الواقع الذي أنتجه الانقسام، وتعثر عملية التسوية، وتهرب إسرائيل من استحقاقاتها، وعدم صرامة الموقف الأميركي تجاه إسرائيل، بالإضافة إلى عدم رغبة الأطراف المتحاوره والدولة المضيفة في إعلان الفشل، كل ذلك دفع هذه الأطراف إلى سياسة حرق الوقت، وإلى خفض سقف التوقعات من خلال التأجيل المتكرر لجلسات الحوار، وإلى طرح حلول موقتة كاللجنة المشتركة، أو تسريب حديث عن كونفدرالية بين الضفة وغزة.

ومن جانب آخر، فإن التقاسم الوظيفي الفلسطيني الموقت يمكن التفكير فيه كحل موقت يقوم على أن تساعد السلطة حركة "حماس"، وتمكينها من رفع الحصار، ومن بناء قطاع غزة بعيداً عن الاحتلال وعن الوصاية، في مقابل توقف الحركة والمشاييعين لها عن معاكسة السلطة في الضفة، وعن عرقلة مساعيها لتحقيق انسحاب إسرائيل من الضفة عن طريق المفاوضات، على أن يكون للشعب الفلسطيني كله، في جميع أماكن وجوده، قيادة، أو مرجعية مشتركة. لكن الخشية من هذا السيناريو، في حال تحققه، كامنة في أنه قد يكرس القطيعة، فيتحول الانقسام بالتالي، إلى حالة دائمة.

2 - عودة الوصاية العربية على الفلسطينيين

لقد عبرت عدة أطراف مؤخراً، عن تخوفاتها من إنهاء المشروع الوطني، ومن إعادة ربط قطاع غزة بمصر، وما تبقى من الضفة الغربية بالأردن، وهذا الموضوع ليس أوهاماً، إذ إن الكنيست ناقش فكرة وطن للفلسطينيين في الأردن، الأمر الذي أثار حفيظة هذه الأخيرة، فاستدعت السفير الإسرائيلي في عمان في أواخر مايو/أيار، وبلغته الاحتجاج الأردني.

ومن المعروف أنه تم ضم الضفة الغربية إلى الأردن بعد حرب 48، وقد حمل أهلها الجنسية الأردنية، ولم يحدث فك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن إلا في سنة 1988، وكان إدارياً، ولا يزال سكان الضفة، في معظمهم، بالإضافة إلى فلسطينيي الأردن، يحملون الجنسية الأردنية. أما قطاع غزة، فخضع للحكم العسكري المصري منذ سنة 1948 حتى سنة 1967، وعلى الرغم من ذلك، استنهض الفلسطينيون الحالة الوطنية، فتمردوا على الوصاية وعلى تغييب الشخصية والهوية الوطنية، وانطلقوا في ثورتهم الوطنية مع حركة "فتح" ومنظمة التحرير التي شكلت تحالفاً لقوى العمل الوطني كلها، وهي تحت الحكم المصري.

هذا الاحتمال الوارد أعلاه مرفوض شعبياً، وأي نظام عربي يعتقد أنه قادر اليوم على أن يعيد الشعب الفلسطيني إلى وصايته هو نظام لا يعرف الشعب الفلسطيني، وإذا ما فكر أي نظام عربي في المشاركة في هذه المؤامرة نتيجة ضغوط أو إغراءات أميركية وأوروبية، فإنه سيحكم على نفسه بالانهيار، فأن تمد هذه الأنظمة نفوذها أو سيادتها على الشعب الفلسطيني أرضاً وشعباً، وهي التي تعاني أصلاً أزمة شرعية داخلية وعلاقاتها متوترة بشعوبها، فهذا هو الانتحار السياسي بعينه، علاوة على ذلك، فإنه لا الشعب المصري، ولا الأردني، سيقبلان أن يشاركا في هذه المؤامرة، كما أن أهل غزة والضفة لن يقبلوا ذلك، فضلاً عن الرفض الشعبي العربي لهذا المخطط.

ومن جهة أخرى، هناك قرارات دولية تعترف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وهي قرارات لا تسقط بالتقادم، كقرار التقسيم لسنة 1947، وهو القرار الدولي الوحيد الذي منح إسرائيل شرعية وجودها كدولة إلى جانب دولة للفلسطينيين، وقرار 194 الذي ينص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى مدنهم وقراهم التي هجروا منها، وقرارات أخرى بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره السياسي، وكذلك مرجعية مؤتمر مدريد للسلام، ومن بعده اتفاق أوسلو، وخطة خريطة الطريق، ومؤتمر أنابوليس، ووعده بوش للفلسطينيين بدولة مستقلة... وعلى الرغم من تحفظاتنا على هذه القرارات والاتفاقات، وخصوصاً من جهة عدم وضوح مفهوم الدولة الفلسطينية، إلا إنها تؤكد الجانب السياسي للصراع مع العدو الصهيوني. وبناء على ذلك، كيف يمكن تجاهل هذه الشرعية الدولية؟ وضمن أي شرعية أو مرجعية قانونية يمكن إدراج مخطط الوصاية العربية على الضفة والقطاع؟ وإذا كان الشعب الفلسطيني في الشتات والمنافي البعيدة، وبعد أكثر من ستين عاماً من النكبة، لم ينس وطنه ولم يتخل عن هويته، فكيف بالفلسطينيين الذين يعيشون على أرض فلسطين أو مجاورين لها، وخصوصاً أن هؤلاء يحملون الأنظمة العربية المسؤولية عن المعاناة والمجازر التي تعرضوا لها على يد الصهيونيين؟

3- إمارة إسلامية في قطاع غزة، واستمرار الاحتلال في الضفة

لم يعد هناك مجال للشك في أن حركة "حماس" هي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، وبالتالي فإن مشروع هذه الحركة وحكومتها في غزة هو مشروع الإخوان المسلمين الذي يُغلب متطلبات هذا المشروع على أي مشاريع أخرى، بما فيها المشروع الوطني والدولة الوطنية. ففصل قطاع غزة عن الضفة، وتأسيس سلطة إسلامية فيه، وهو ما يعتبره القائلون بالمشروع الوطني تهديداً لهذا المشروع، هو بالنسبة إلى حركة "حماس"، وإلى الإخوان المسلمين، نصر وقاعدة ومنطلق لتأسيس المشروع الإسلامي الذي تحلم به جماعة الإخوان المسلمين منذ أكثر من ثمانين عاماً، وبالتالي، فإن إنشاء دولة في قطاع غزة، وإن كان يعني إنهاء المشروع الوطني لمنظمة التحرير، فإنه من وجهة نظر حركة "حماس"، يعني تحرير القطاع من الاحتلال، وإقامة إمارة أو دولة فيه تكون بمثابة الإقليم/القاعدة لمشروع جماعة الإخوان المسلمين.(12)

وإذا كنا لا نعارض قيام سلطة فلسطينية مستقلة في القطاع، فيجب ألا يكون ذلك على حساب الضفة والقدس. ونحن نعتقد أن إسرائيل وواشنطن والغرب ستقترب من حكومة "حماس" في غزة بقدر ابتعادها عن المقاومة، وعن مد نفوذها إلى الضفة، وقد سمعنا من أكثر من مسؤول في "حماس" عن قبول قيام دولة غزة، واعتبار الضفة والقدس أرضاً محتلة مثلها مثل بقية فلسطين، وهذا يعني في نظرهم حل السلطة والحكومة في الضفة، والتعامل مع الضفة كأراضٍ محتلة.

4- حالة اللا حرب واللا سلم

إذا كانت حركة "حماس" لا تريد الاعتراف بإسرائيل، ولا بالاتفاقات التي وقعت لها منظمة التحرير مع إسرائيل، ولا بالمبادرة العربية، ولا بقرارات الشرعية الدولية، وإذا كانت التسوية الشاملة ستبقى متعثرة بسبب الانقسام، وبسبب الممانعة الإسرائيلية، وإذا كانت المقاومة المسلحة لتحرير الوطن غير ممكنة في ظل الأوضاع القائمة، فماذا تريد هذه الحركة؟ وما هو توصيف الحالة بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال الفترة الحالية والمنظورة؟ من السيناريوهات المحتملة هو أن حركة "حماس"، وما أنتجته انقلابها من وقائع، إنما يؤسسان لحالة من اللاسلم واللا حرب، وهي حالة ملائمة لإسرائيل وللولايات المتحدة، فهما، على هذا الأساس، غير منزعجتين من وجود حركة "حماس" على رأس حكومة في غزة، بل يمكن القول إنهما غير متعجلتين ولا راغبتين في أن تعترف حكومة "حماس" بإسرائيل، ولا بالاتفاقات الموقعة، وهذا يعني أنهما لن تعملتا على إسقاط الحكومة الحمساوية، وإنما من مصلحتهما إطالة عمرها، لكن في ظل استمرار حالة الحصار والتجويع كي تبقى هذه الحكومة هي المبرر لإسرائيل للزعم بعدم وجود شريك فلسطيني، وبالتالي يمكنها - إسرائيل - من الاستمرار في تنفيذ سياستها للفصل الأحادي الجانب، وفي إبقاء الشعب الفلسطيني مشغولاً بهمّة الغدائي، وبمشكلاته اليومية في الصراع بشأن السلطة والتراشق بالتهم. إن إسرائيل والولايات المتحدة ودول الجوار تريد الحفاظ على وجود حكومة، أو حكومات فلسطينية، لكن تحت الضبط.

إننا، هناك مصلحة مشتركة بين هذه الأطراف، وإن كانت "حماس" في الجوهر، هي عدوة لإسرائيل وللولايات المتحدة، والعكس صحيح. وتتمثل هذه المصلحة المشتركة في استمرار حالة من اللا حرب واللا سلم، وفي المراهنة على المستقبل. فإسرائيل تعتقد أن المستقبل هو لمصلحتها، إذ ستستمر بسياستها التوسعية بذريعة غياب الأمن ووجود طرف فلسطيني يرفض السلام والتسوية، كما أنها تراهن على أن استمرار الحصار وعدم الحل السياسي سيجعلان مناطق السلطة طاردة للفلسطينيين وللكفاءات بدلاً من أن تكون مناطق جذب وعودة. علاوة على ذلك، فإن حالة اللاسلم واللا حرب تتوافق مع الاستراتيجية الأميركية، وهي استراتيجية إدارة الأزمات وليس حلها، لأنه لو حلت مشكلات المنطقة العربية كلها، لتفرغت الشعوب العربية للبناء والتعمير، وهذا ما لا ترغب فيه لا أميركا ولا الغرب. أما بالنسبة إلى حركة "حماس"، فإن هذه الحالة مواتية لها لأنها تدرك أن اعترافها بإسرائيل سيجعلها مساوية لغيرها من القوى السياسية التي كانت تنتقدها، بل تشكك في وطنيتها، كما أنه سيسقط عنها الهالة الدينية التي تميزها من غيرها. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الحركة تعتقد أن المستقبل هو لمصلحتها، إذ إنها تراهن على أن نهضة إسلامية آتية لا محالة، وأن هناك وعداً إلهياً بنصرة المرابطين في أرض الرباط، وأن المشروع الصهيوني مشروع غير قابل للحياة، إلخ.

من الآن وحتى تحقيق النصر، فإن الشغل الشاغل لحركة "حماس" سيكون كيفية الحفاظ على وجودها كحكومة في قطاع غزة، مع الزعم أنها الحكومة الشرعية والممثلة للشعب الفلسطيني كله. وكى تحافظ على وجودها، فإنها ستمارس نوعاً من البراغماتية والغموض في الخطاب والممارسة، من دون أن يصل الأمر إلى كسر حالة اللا حرب

واللاسلم، وهي في ذلك لن تجد ممانعة كبيرة، لا من دول الجوار، ولا من الولايات المتحدة الأميركية، ولا من الأوروبيين، ولا حتى من إسرائيل، إذ إن هذه الأطراف ستسمح بوصول الدعم الاقتصادي والمالي للفلسطينيين، ليس حبا بـ "حماس" وبالشعب الفلسطيني، وإنما حفاظاً على وجود الانقسام، وأملاً بفتنة فلسطينية داخلية، ولأن وجود سلطين وحكومتين فلسطينيتين يبعد عن إسرائيل صفة دولة احتلال، ويعفيها من تبعات ومسؤوليات مثل هذه الدولة.

خلاصة

في ظل حالة الانقسام، وتراجع فرص التسوية العادلة وفرص العودة إلى مقاومة مسلحة وشعبية، ومع عدم قدرة أي حزب أو جماعة فلسطينية على التفريط بالحقوق الفلسطينية، وكذلك فشل أي مشاريع وصاية على الشعب الفلسطيني، فإن مصير القضية الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة سيعتمد على قدرة النخبة السياسية على تجاوز الخلافات، وعلى التوصل إلى مصالحة جادة في إطار مشروع وطني قادر على التعامل في الشأن الدولي ضمن مشروع سلام لا يتعارض مع الحق في المقاومة. أما إذا فشلت المصالحة في إنهاء الانقسام، فالخشية هي من الاتفاق على إدارته، وفي هذا الوضع ستدخل القضية الوطنية والصراع مع العدو حالة أشبه بحالة اللاحرب واللاسلم، ونخشى أن تكون إسرائيل أكثر قدرة على توظيف هذه الحالة لمصلحتها. ■

(*) أستاذ العلوم السياسية في كلية الآداب - جامعة الأزهر، غزة.

المصادر

- (1) بذلت واشنطن وتل أبيب جهداً وضغوطاً قبيل مؤتمر مدريد ليكون القراران 242 و338 مرجعية التسوية، وذلك من دون الإشارة إلى بقية قرارات الشرعية الدولية كالقرار 194 الخاص بعودة اللاجئين، وقرار التقسيم 181 الذي يمنح الفلسطينيين دولة مساحتها نحو نصف مساحة فلسطين، ومتواصلة جغرافياً، وقابلة للتطبيق.
- (2) في وثيقة الاستقلال الصادرة عن دورة المجلس الوطني في الجزائر سنة 1988، كانت مرجعية مشروع الدولة، أو المشروع الوطني، هي قرارات الشرعية الدولية كلها، إلا إنه نتيجة الضغط الأميركي والعربي قبيل مؤتمر السلام في مدريد، وكذلك اتفاق أوسلو، تم فرض أن تكون مرجعية التسوية قرار مجلس الأمن 242 و338 فقط. ومن المعلوم أن هذين القرارين لا يخاطبان الشعب الفلسطيني مباشرة، ولا يشيران إلى أي حقوق سياسية له.
- (3) ذكر الرئيس أبو مازن، وهو مهندس التسوية منذ بدايتها، أن اتفاق أوسلو قد يؤدي إما إلى دولة فلسطينية، وإما إلى دمار حلم الدولة، وإلى مصيبة للشعب الفلسطيني، وهذا يؤكد أن تسوية أوسلو كانت خاضعة لحسن نية إسرائيل من جهة، ولكيفية التعامل الفلسطيني معها من جهة أخرى، وذلك من دون أي ضمانات دولية لنجاحها.
- (4) لقد شكلت هذه المرحلة، وكما سنذكر لاحقاً، بداية ولادة دولة غزة، إذ استشعرت حركة "حماس" أن الأمور تسير نحو تسليم القطاع لمحمد دحلان، فكان موقفها الصريح في معاداته، واستعدادها لاستلام غزة بدلاً منه، وخصوصاً أن مشروعها الجهادي بدأ يصل إلى طريق مسدود. وكان هناك أصدقاء ووسطاء طلبوا منها تغيير نهجها.
- (5) هناك تحالف خفي بين الدكتور سلام فياض وياسر عبد ربه وفريق من حركة "فتح"، وخصوصاً محمد دحلان، وهذا التحالف يعتمد على الدعم الأميركي والأوروبي اللذين يرغبان في استمرار المفاوضات والتسوية بأي شكل كان، وكذلك على أجهزة أمنية موالية لهما، وعلى الاستفادة من النهج السلمي والمتردد للرئيس أبو مازن ورغبته في ألا يتكرر في الضفة الغربية ما جرى في غزة.
- (6) إن الموقف المعارض لحكومة فياض، والذي أعلنته كتلة "فتح" البرلمانية، لم يكن مبدئياً، وإنما كان تعبيراً عن حالة إرباك وعجز داخل حركة "فتح" جعلتها تخشى تحمل مسؤولية تكشف عجزها وضعفها. وهو أيضاً موقف يدل على حالة الانقسام حتى داخل التيار الوطني أو تيار التسوية والسلام، ومؤشر إلى أن الانقسام

- بدأ يتجاوز كونه انقساماً بين تيار إسلامي وآخر وطني، أو بين غزة والضفة، ليمتد أيضاً داخل التيار الوطني، وداخل الضفة الغربية الخاضعة بالكامل للاحتلال، وليصل، بطبيعة الحال، إلى فلسطينيي الشتات.
- (7) لا تخفي حركة "حماس" أنها جزء من جماعة الإخوان المسلمين، أو أنها فرعها الفلسطيني. ولجماعة الإخوان المسلمين مشروعها السياسي الإسلامي المتعارض مع المشروع الوطني، فالإخوان المسلمون لم يكونوا جزءاً من أي مشروع وطني في أي دولة وجدوا فيها.
- (8) ما يستحضر هذا التساؤل هو تزامن وقف العمليات الاستشهادية داخل الخط الأخضر مع قرار "حماس" المشاركة في الانتخابات المحلية، بالإضافة إلى تحرك نشيط لوزير خارجية قطر آنذاك تمثل في لقاءات متكررة مع قادة إسرائيليين ومع قادة حركة "حماس"، ثم التزام الحركة بالتهديئة بعد خروج الجيش الإسرائيلي من القطاع، وقصرها إطلاق الصواريخ على إسرائيل من قطاع غزة فقط، من دون الضفة الغربية، وعملية العسكرية، وبناء جيش وميليشيات ومعسكرات تدريب لها في القطاع فقط، وذلك قبل سيطرتها على غزة، إلخ.
- (9) ترفض حركة "حماس" وصف ما جرى بأنه انقلاب، وتسميه حسماً عسكرياً من منطلق أنها هي التي ألقت الحكومة، فكيف تنقلب الحكومة على نفسها؟ وما نقصده بالانقلاب ليس الانقلاب على الحكومة، وإنما الانقلاب على مرجعية الحكومة، أي السلطة والنظام السياسي والاتفاقات المؤسسة لهما.
- (10) هو الآن مستشار السيد إسماعيل هنية رئيس وزراء الحكومة القائمة في قطاع غزة.
- (11) أحمد يوسف، "حركة المقاومة الإسلامية (حماس): حدث عابر أم بديل دائم؟" (شيكاغو: المركز العالمي للبحوث والدراسات، 1990)، ص 120.
- (12) لم يتورع بعض مسؤولي حركة "حماس" من تبرير الانقسام، بل الدفاع عنه من منطلق نفعي خالص، إذ يقولون إنه بما أن تحرير فلسطين أصبح بعيد المنال، وما دام هناك سلطة تمنح منافع وامتيازات، فلماذا تستحوذ حركة "فتح" وفصائل المنظمة عليها؟ ولهذا، فإن من حق حركة "حماس" أن تأخذ نصيبها من منافع السلطة، وبالتالي فإن السلطة في قطاع غزة هي من نصيب الحركة.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx